مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة

الباحثتان

منال نعمان قويدر

سحر رمضان شامية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، (الأزهر–الأقصى–الإسلامية)، بمحافظات غزة ، وبلغت عينة الدراسة(180) عضواً، بنسبة (16.7%)، **وأظهرت نتائج الدراسة:** أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، جاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي (74.20%)، ووجود فروق دالة إحصائياً، لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخدمة لصالح (10 سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجالي (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، حرية التعبير عن الرأي)، **وأوصت الدراسة:** بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرار الجامعي، بما يعزز لديهم قيم الحرية الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية–الجامعات الفلسطينية–محافظات غزة.

Abstract

The study aimed to identify the level of academic freedom in some Palestinian universities in Gaza governorates. In order to achieve this, the two researchers used the analytical descriptive approach. The study community consisted of all academic staff members of the Palestinian universities (Al-Azhar-Al-Aqsa-Islamic), in the governorates of Gaza, and the sample of the study (180) members, by (16.7%).

The results revealed that the degree of appreciation of the sample of the level of academic freedom in some Palestinian universities in the governorates of Gaza came at a high degree of approval, with a relative weight of (74.20).

The results also showed that there were statistically significant differences due in favor of the Islamic University. There were also statistically significant differences due the academic qualification variable in favor of PhD holders, except in the domain of freedom of opinion expression. And the existence of statistically significant differences due to variable years of service in favor of (10 years and more), except in two domains: freedom of participation in administration and decision-making, and freedom of opinion expression.

The study recommended. With a focus on the management of universities to involve faculty members in the decision-making of the university in order to enhance the values of academic freedom.

مقدمة:

تُعد مؤسسات التعليم العالي، مركزاً متقدماً من مراكز البحوث العلمية، التي تسهم وبدرجة كبيرة في تقدم الأمم، ورقيها، وتطورها، وتزداد مسؤولية الجامعات، ويبرز دورها بشكل خاص، تجاه قضايا المعرفة، والفكر، والثقافة، باعتبارها مؤسسة الخبرة العلمية والبحثية، والمسؤولة عن تهيئة مناخ الابداع، والابتكار، وحرية الرأي، والتعبير.

ولكي تحقق الجامعة أهدافها، ووظائفها بصورة جيدة، تحتاج إلى قدر من الحرية الاكاديمية، تتمثل في منح حرية الرأي، والاعتقاد والبحث، للأستاذ الجامعي، مع عدم وضع قيود على آرائه العلمية والأكاديمية، واستقلاليته الإدارية (أبو سيف والألفي، 2015م، ص1).

وينفرد الأستاذ الجامعي بالحرية الأكاديمية، إذ أنه يمارس مهنة التعليم على مستوى جامعي، فيزيد على غيره بالحرية المهنية، والفرق بين الحريتين أن الثانية جزء من الأولى ولا تستوعبها، فالحرية المهنية التي يختص بها أي مهني، كالطبيب، أو المهندس، تعني حرية التصرف الوظيفي، في ممارسة العمل اليومي، وهي ممارسة تتطلب حسن التصرف في استخدام مهارات العمل المعقدة في طبيعتها العلمية والتقنية، وعلى هذا الأساس، فالأستاذ الجامعي كمهني، له حق تقديم الخبرة في مجال الاستشارات الفنية الداخلة في تخصصه، وحق إعداد، وتنظيم، وتدريس محتويات تعليمية، وتقويمها، لكنه في مجال حريته الأكاديمية، يتفرد بإنتاج الفكر، أو المعرفة، بحثاً، أو تدريساً، أو نشراً، أو نقداً، أو تفسيراً، وقد يقف في هذا الجانب عند المستوى النظري، ولا يتجاوزه (قمبر، 1999م، ص136).

فالحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة لعضو هيئة التدريس، حيث تسهم في زيادة المعرفة، والتعليم، وتصقل كفاءة الباحث، وتُقَوِم مسيرة الأستاذ الجامعي، دون الاستناد إلى الانتماء الأيديولوجي، والتعصب الديني، والغلو الطائفي، والتمايز المعرفي، فالجامعة كمؤسسة علمية مرموقة، ومنبر للفكر الحر، لابد من أن تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها، في إبداء الآراء، والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن قيود السلطة، وفي إطار الأنظمة، والذوق العام، والعرف المجتمعي، فالمناداة بالحرية الأكاديمية ليست ترفاً، بل حقيقة تضمن للجامعة، وأساتذتها، التوافق العلمي، والاجتماعي، والاستقلال الفكري والنقد البنّاء، والإصلاح الاجتماعي،

مع فتح أبواب الحوار النافع، والفكر النيِر، ليصبح ذلك من طقوس الجامعة، والمجتمع بأسْره (الخزاعلة،2016م، ص133).

وتعرف الحرية الأكاديمية، بأنها حق الباحثين، والأكاديميين، في أن يتم تقييم أفكارهم، والحكم عليها وفقاً لمدى إمكانية استخدامها، في إجراء حوار ونقاش، وليس وفقاً لسلطة الباحث، ونفوذه، ويعتمد ذلك على مدى توافر البحث العلمي في المجتمع، وأحقية الباحثين، والأكاديميين في البحث عن الحقيقية، حيث إن الحرية في البحث تُعد ركيزة أساسية لحماية حقوق هيئة التدريس في التدريس، والطالب في التعلم (المليجي،2013م، ص1275).

فضلاً عن أهمية الحرية الأكاديمية بشكل خاص، لممارسات أعضاء الهيئة التدريسية في الاستثمار الأمثل لقدراتهم، وإثارة أفكارهم، واستقلالية آرائهم، وكذلك الموضوعية في اصدار أحكامهم، واستخلاص النتائج الأكيدة بكل شفافية (الخزاعلة،2016م، ص 135).

وتأسيساً على ما سبق، فإن الحرية الأكاديمية، تعد أحد الحلول المهمة، التي إذا ما توافرت داخل الجامعات، يمكن استثمارها في تحسين جودة الحياة الجامعية، وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، من خلال الكفاءات البشرية القادرة على التفاعل، والمنافسة، وقد أوصت بعض الدراسات بالاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، وإعطائهم الدور المناسب، في تطوير المعارف، وصياغة توجهاتها الاستراتيجية، مثل دراسة الأسود وعساف(2014م)، ودراسة خطايبة (2010م)، كما أظهرت توصيات مؤتمر الحريات الأكاديمية، وحرية التعبير في الجامعات الفلسطينية(2015م)، والذي تم عقده بمبادرة من مركز الدراسات والتطبيقات التربوية(كير)، والشبكة الدولية للصحافة الأخلاقية، بضرورة تعزيز حرية الرأي، والتعبير، في المؤسسات التعليمية، وإتاحة الفرصة لإنتاج أبحاث علمية، في أجواء مشجعة، وتشجيع الجامعات على المساهمة في تعزيز حرية الرأي، والفكر، والبحث العلمي.

مشكلة الدراسة:

تعد الحرية الأكاديمية حجر الزاوية في نمو الجامعات، وزيادة كفاءة أدائها، إذ تتميز بمنح الثقة الذاتية، والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية المنتسبين إليها، وتواجه الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية إشكاليات، وتحديات عدة، يتمثل أهمها في القيود، والمحظورات، والرقابة، والقوانين، بالإضافة إلى التدخل السياسي، والحزبي في شؤون بعض الجامعات، مما تهدد بشكل

مباشر، القدرة على الإنجاز، وإمكانية النجاح في تحقيق الأهداف المرصودة، ويؤدي إلى تقييد مساحة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها، وضعف المشاركة في صنع القرارات الجامعية، بالإضافة إلى فرض القيود التي تقييد حريتهم في الممارسات التربوية، والبحث العلمي، إذ أن لكل فرد في منظومة الجامعات، حريات قد يكتسبها كلها أو جُلها، وقد تتحدد مراتبها بحسب ظهورها، أو استعمالها، ورغم أن الحرية الأكاديمية في دراسة كل من الأسطل(2013م)، والعاجز وعساف (2014م)، جاءت بدرجة متوسطة، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب، ومن هذا المنطلق ارتأت الباحثتان القيام بهذه الدراسة، للكشف عن مستوى الحرية الأكاديمية، لما لها من أهمية في رفع مستوى الإبداع، في جميع مستويات الأداء الجامعي، في جامعاتنا الفلسطينية، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة تعزى لمتغيرات (الجامعة–المؤهل العلمي–سنوات الخدمة)؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2- الكشف عن دلالة الفروق في استجابات أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، تبعاً للمتغيرات التالية :(الجامعة–المؤهل العلمي–سنوات الخدمة).

أهمية الدراسة:

1- تستمد الدراسة أهميتها، من أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ تعد الحرية الأكاديمية، وسيلة علمية، في تحقيق التميز في الأداء الجامعي.

2- الحاجة الملحة إلى ضرورة الاهتمام بعضو هيئة التدريس داخل المؤسسة التعليمية، مما يتطلب توفير الحرية الأكاديمية، التي تمنحه القوة، والثبات، والعطاء، إذ تعد الحرية الأكاديمية، مطلباً أساسياً للتعليم العالي، وتمثل الأساس الأيديولوجي للجامعة المعاصرة.

3- توجيه أنظار المسؤولين، والقائمين على الإدارة الجامعية، إلى أهمية منح الحريات الأكاديمية لأعضائها، لما تحققه من خلق بيئة مبدعة، وثراء في الحياة الفكرية، والعلمية، مع زيادة الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس، مما يسهم في رفع كفاءته، وكفاءة التعليم العالي بشكل عام.

4- حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال، وذلك من خلال الاطلاع على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أُخرى، في مواضيع تربوية أخرى.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض جامعات محافظات غزة، والمحددة في المجالات التالية: (حرية البحث-حرية التدريس-حرية المشاركة في الأداء وصنع القرار الجامعي-حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي-حرية التعبير).
- **الحد البشري:** عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.
- **الحد المؤسسي:** الجامعات الفلسطينية (الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، جامعة الأزهر).
- **الحد المكاني:** محافظة غزة -فلسطين.
- **الحد الزماني:** طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام 2018/2017م.

مصطلحات الدراسة:

- ✓ **الحرية الاكاديمية:** السعي لتوفير المناخ الحر للأساتذة للكتابة، والحديث عن الحقيقة، كما يرونها بلا قيود، وكذلك حرية الجامعة لممارسة دورها بشكل من أشكال الاستقلالية، في وضع وتحديد وممارسة السياسات الخاصة بها (المليجي،2013م، 1275).
- ✓ **وتعرف الحرية الأكاديمية إجرائياً:** بأنها حرية عضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، في التعبير عن أفكاره وآرائه، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وممارسة أدواره التدريسية والبحثية، دون التعرض لضغوطات، أو تقييد لحريته من أي جهة خارجية.
- ✓ **وتُعرف الباحثتان مستوى الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية إجرائياً بأنها:** درجة تمتع الأعضاء الأكاديميين، وأساتذة الجامعات في محافظات غزة، بحريتهم الأكاديمية الكاملة في البحث، والتدريس، والتعبير عن آرائهم، والمشاركة في صنع القرارات الجامعية، دون أي نوع من أنواع القيود الداخلية، أو الخارجية، مع توفير مناخ تنظيمي ملائم لذلك.

الإطار النظري

الحرية الأكاديمية جزء من منظومة المجتمع، الذي تنشأ فيه، وتتأثر به، وتؤثر فيه، وتتفاعل مع كافة متغيراته، وتُعد أحد الحقوق، التي يجب أن يتمتع بها عضو هيئة التدريس، خلال عمله داخل الجامعة، وخارجها.

نشأة الحرية الأكاديمية:

الحرية الأكاديمية مفهوم غربي النشأة، لم تكثر المباحث حوله، إلا منذ بدايات النصف الثاني من هذا القرن، ومعظم المصادر تشير إلى أن بوادرها بدأت بالظهور في هولندا، مع تأسيس جامعة لا يدن LEIDEN عام (1575م)، حيث منحت المعلمين، والطلبة شيئاً من الحرية، ومن ثم بدأت بالظهور بالمعنى الفعلي الحديث، مع ظهور أولى الجامعات، في أوائل القرن الثالث عشر في أوروبا، على الرغم من أن ظهور الحرية الأكاديمية كمصطلح، لم يظهر إلا في القرن العشرين، وتشير المصادر إلى أن أول مرة استخدمت كلمة الحرية الأكاديمية، كان في عام(1915م)، كما أن أول مؤتمر عن الحريات الأكاديمية، عقد في الولايات المتحدة الأمريكية، عام(1925م)، وأن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم، من خلال

تطبيقها أسس الحرية الأكاديمية في جامعاتها ، إذ منحت جامعة برلين عام(1610م)، حرية البحث العلمي، والتدريس الجامعي، دون قيود خارجية، وتبعتها جامعة هال، عام(1694م)، ثم جامعة روتنجن، عام(1737م)، (عباس،2015م، ص43).

ورغم ذلك إلا أن الإسلام في مقدمة الشرائع السماوية، التي أقرت حرية التفكير، والاعتقاد، ونلمس ذلك في قوله تعالى:﴿ **كُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾[الكافرون:6]، وأن الانسان حرٌ بفطرته﴿ **لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي** ﴾[البقرة:256]، كما أقر الإسلام حرية الرأي، والتعبير﴿ **ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ** ﴾[النحل:125]، وفي قوله تعالى﴿ **وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾[العنكبوت:46].

مفهوم الحرية الأكاديمية:

يتضمن مفهوم الحرية الاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، الحصول على ضمان الأمن الوظيفي، والاقتصادي، وحقهم في توجيه النقد، للبرامج التعليمية، والتنظيمات الإدارية، والسياسات الجامعية، وإجراء التعديلات عليها، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الجامعية، وحرية المساهمة في الأنشطة التطوعية، في المجتمع المحلي (الخزاعلة،2016م، ص139).

وتُعرِف الجمعية الأمريكية الحرية الأكاديمية بأنها: حرية أولئك الأشخاص المؤهلين علمياً، في البحث عن الحقيقة، واكتشافها، ونشرها، وتعليمها، وفق رؤيتهم التي لا تخضع لأي سيطرة، أو سلطة غير منهجية الطريقة العقلانية في البحث (حلواني،2013م، ص21).

وعرف إعلان "ليما" الصادر عام(1988م)، الحرية الأكاديمية بأنها تتمثل في: حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً، في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع، من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة (الغريب،2015م، ص277)، وأشار عباس (2015م) إلى أن الحرية الأكاديمية تشتمل على مفهومين رئيسين هما:

أ. **الحرية الأكاديمية المؤسسية:** وتعني حرية المؤسسة في اختيار مدرسيها، وطلبتها، واختيار مفردات، ومقررات مناهجها الدراسية، مع عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة، وما يقوله، أو ينشره أساتذتها، وما يعبرون عنه من آراء علمية، أو أكاديمية، كما تعني حماية المؤسسة من

الأشخاص الضاغطين على قراراتها، وتوجهاتها العلمية، والإدارية، والمالية، وحيادها الفكري، وعدم انحيازها.

ب.**حرية الأستاذ الأكاديمية:** وتعني حماية الأستاذ الجامعي من التسلط على أدائه البحثي، والفكري، والتدريسي داخل الجامعة، وخارجها، كما تتضمن حرية عضو هيئة التدريس في قسمه، يختار مقرراته ويحدد محتوياتها، وأساليب تدريسها، وتقويمها، وتطويرها، (عباس،2015م، ص42).

وفي عالمنا العربي تتعرض الحريات الأكاديمية في الجامعات، والمؤسسات البحثية، لصور مختلفة من الانتهاكات، بدءاً بعمليات القمع والاعتقال، التي يتعرض لها الكثير من أعضاء الهيئة التدريسية، والباحثين، ومروراً بالقيود الحكومية، والقانونية، والإدارية، التي تحد من الحريات الأكاديمية، في العديد من المؤسسات، وبشأن بعض التخصصات العلمية، والرقابة التي تضعها بعض هيئات المجتمع غير الرسمية، أمام بعض الموضوعات، وصور التمييز، التي يتعرض لها بعض الأكاديميين، داخل أسوار الجامعة، واستغلال الأكاديميين من قبل السلطات الحاكمة، بغرض تبرير سياسات معينة، وإضافة السمة العلمية عليها (الفايدي،2017م، ص9).

مبادئ الحرية الأكاديمية: تتجلى الحرية الأكاديمية كما طرحتها حمدان(2008م) في المبادئ الآتية:

- **الأمانة:** وتعني حرص عضو هيئة التدريس، على أداء واجبه كاملاً، مع المحافظة على علاقة المودة، والاحترام المتبادل مع الطلبة.

- **المسؤولية:** وتعني الالتزام بما يُوكل للفرد من مهام، والقيام بها على أكمل وجه.

- **الفضيلة:** وتعني استثماره لأوقاته، فيما يعود عليه وعلى مجتمعه، بالخير والصلاح.

- **الجرأة:** وتعني قول الحق، والدفاع عنه دون خوف، والجرأة النابعة من الإحساس بالثقة بالنفس، والوعي، والإدراك للأمور، فالجرأة صفة إنسانية محببة، شريطة أن تكون جرأة في قول الحق.

- **مراعاة قيم المجتمع** :الأستاذ الجامعي ينشط، ويتعامل مع المجتمع، فمن المناسب أخذ هذا البعد بعين الاعتبار، أثناء ممارسته لحريته الأكاديمية.

-**الحِلم:** يعني أن يحترم الأستاذ الجامعي طلابه، فلا تكون ممارسته لحريته ممارسة المتغطرس، فيغلب جهله حلمه، بل تتسم بالممارسة الواعية المسؤولة، كالتفكير، والتدبير، والاعتبار (حمدان،2008م، ص22).

وترى الباحثتان، أن الحرية الأكاديمية ليست مطلقة، بل نسبية، تحكمها ضوابط، وتحدها حدود، يجب احترامها، فهي حرية تعني النظام، والالتزام بالمعايير الموضوعية، والعلمية، فلا حرية بدون التزامات، ولا حقوق بلا واجبات، فيجب على أعضاء هيئة التدريس ممارسة حريتهم، ممارسة مسؤولة، دون الوقوع تحت المساءلة القانونية.

ويشير العجمي(2015م)، إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية، لا ينفصل عن مفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية، التي تأبى التطرف، وتنبذ الانغلاق، والتسلط، وحيث إن الدول العربية لا تتمتع بثقافة سياسة ديمقراطية ثابتة، فإنها لا تسمح بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية بالنسبة للأكاديميين، لا تعني مجرد استقلال الجامعة، والمؤسسات البحثية، والمراكز العلمية، عن سيطرة الرقابة، والقوانين الإدارية، والروتين المتجمد، بل هي عبارة عن تصور أشد ارتباطاً، بسعيها الحثيث إلى مزيد من الحيادية، وإزالة سيطرة النخب اللاعلمية، والفكر المتحيز، والأسطوري والمتزمت، والموروث الخيالي، واللاعقلاني، والذي يعوق عملية التطوير والإبداع، والعقلانية (العجمي، 2015م، ص93).

دراسات سابقة:

1. **دراسة الفايدي (2017م)** هدفت التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بتطبيق استبانة على (181) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كان متوسطاً، كما أظهرت أن مجال البحث العلمي، هو الأكثر ارتباطاً بالحرية الأكاديمية، وأظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير الجنس، لصالح الذكور، ولمتغير الرتبة العلمية، لصالح من يحملون رتبة (أستاذ)، وكذلك لمتغير التخصص الأكاديمي، لصالح (تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية).
2. **دراسة الخزاعلة (2016م)** هدفت التعرف إلى واقع ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء، ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم، وبلغت

عينة الدراسة (155) عضواً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، طبق عليهم استبانة كأداة، وأظهرت النتائج أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء، جاءت بدرجة متوسطة في جميع مجالات الأداة، باستثناء مجال (حرية المشاركة في الإدارة، وصنع القرار الجامعي)، جاء بدرجة منخفضة، كما أظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية، في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لحريتهم الأكاديمية، تعزى لمتغير نوع الكلية، لصالح الكليات العلمية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير (الجنس –الرتبة الأكاديمية– سنوات الخدمة)، وكذلك بينت الدراسة، أن درجة تقدير أفراد العينة لمعيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم بشكل عام، كانت كبيرة.

3. **دراسة العجلوني(2016م)** هدفت التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الاكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء في محافظات شمالي الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحث المنهج الوصفي/ المسحي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، حيث طبقت على عينة طبقية عشوائية بلغت(170) عضواً، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أفراد العينة، جاءت بدرجة متوسطة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً للجنس، لصالح الذكور في جميع المجالات، عدا مجال (البحث العلمي)، بينما لا توجد فروق بين المتوسطات، حول ممارسة الحرية الأكاديمية في جميع المجالات تبعاً لمتغيري الكلية، والرتبة الأكاديمية.
4. **دراسة كاركي Karki (2015م)** هدفت التحقيق من تصورات أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وأعضاء القيادة الأكاديمية للحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى دراسة دور كلية التربية فيما يتعلق بحماية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وقدمت الدراسة رؤى تساعد على فهم مفهوم الحرية الأكاديمية، باستخدام أسلوب دراسة الحالة، كما تم إجراء مقابلات شبه منظمة، للحصول على آراء أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والأكاديميين، بشأن الحرية الأكاديمية، وتحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة للدراسة، وأشارت النتائج إلى ضرورة الحرية لكل من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، لإجراء

الأنشطة الأكاديمية. ومع ذلك، فإن حقوق أعضاء هيئة التدريس، والطلبة للقيام بالأنشطة الأكاديمية، والمشاركة في إدارة الجامعة، تتحدد في إطار قواعد، وأنظمة الجامعة، فضلاً عن نقص الموارد المالية، وكشفت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، يتمتعون بحق تكوين الجمعيات، والانضمام إليها على أساس مصالحهم، وأن عدم الاستقرار السياسي، هو التهديد الرئيس للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والطلاب في جامعة تريبهوفان، لتدخل الأحزاب السياسية مباشرة، في إدارة وتشغيل الجامعة، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة داخلية خاصة، لحماية الحرية الأكاديمية في كلية التربية، وعلاوة على ذلك، كشفت الدراسة أن كلية التربية لم تولي اهتماماً كبيراً لحماية الحرية الأكاديمية لأعضائها.

5. **دراسة الأسود وعساف (2014م)** هدفت التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية، للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة، لدرجة هذه الممارسة، تعزى إلى متغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص)، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، بتطبيق استبانة مكونة من(40) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، وبلغت عينة عشوائية (91) عضواً، من أعضاء هيئة التدريس، بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وأظهرت النتائج، أن درجة تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية، جاءت بدرجة متوسطة، بنسبة(61.5%)، حيث احتل مجال(اتخاذ القرار)، المركز الأول، بنسبة(67%)، يليه مجال(حرية التدريس)، بنسبة(60.4)، يليه مجال (حرية التعبير)، بنسبة(57,9%)، وأخيراً مجال (البحث العلمي)، بنسبة(55,3%)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين المتوسطات، تعزى لمتغيرات(الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

6. **دراسة المليجي(2013م)**، هدفت التعرف إلى مدى إسهام الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، في تحقيق حوكمة الجامعات المصرية، في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال توضيح الأُطر المعرفية، والنظرية للحرية الأكاديمية، وكذلك التعرف على حوكمة الجامعات، وتوضيح العلاقة بين الحرية الاكاديمية والحوكمة، ومن ثم تحديد متطلبات

تحقيق حوكمة الجامعات المصرية، من خلال توفير الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس، واعتمد الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة: أن الحرية الأكاديمية تتطلب توفير مناخ علمي أكاديمي جيد داخل الجامعات، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية، كما أظهرت وجود بعض المعوقات، التي تحد من الحرية الأكاديمية، وحوكمة الجامعات المصرية، كغياب المبادئ الخاصة بالشفافية والمساءلة، وضعف المشاركة في صنع القرارات الجامعية، وفرض القيود على حرية عضو هيئة التدريس، في البحث العلمي، وممارساته التربوية.

7. **دراسة هوجان وتروتر Hogan, Trotter (2013م)**، هدفت التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية، في الجامعات الكندية، ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا، وأونتاريو، وقد جرى استخدام المنهج التاريخي، وتركزت مظاهر الحرية على الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسفي، وقدرة عضو هيئة التدريس على التأثير في طلبته، والمشاركة في عملية القرارات، وركزت الدراسة على المقارنة بين المقاطعتين، حيث تبين أنه في مقاطعة(كولومبيا)، يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس، درجة أكبر من الحرية في المشاركة بالشؤون الأكاديمية للكلية، أو المعهد، على الرغم من أن السلطة الأساسية بقيت بيد المجالس، بينما في (أونتاريو)، فإن السلطة بيد الإدارة العليا، وخاصة المالية، والأكاديمية، بالرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام، والكليات.
8. **دراسة خطايبة (2010م)**، هدفت التعرف إلى العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية، لدرجة حريتهم، ودرجة رضاهم عن العمل، وإنجازهم البحثي في الجامعات الأردنية، واستخدم الباحث المنهج المسحي/ الارتباطي، حيث بلغت عينة الدراسة(510) عضواً، من أعضاء الهيئات التدريسية، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وتم تطبيق الاستبانة كأداة، وأظهرت نتاج الدراسة: أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية للحرية الأكاديمية، جاءت بدرجة متوسطة، وأن هناك علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية، والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس.
9. **دراسة جوديل Goodell (2005م)**، هدفت توضيح كيفية إدراك أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعة، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على ممارستها في

الجامعة، ومدى اختلافها باختلاف الأقسام العلمية، ومدى رؤية أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعة فرجينيا، للحرية الأكاديمية، كسمة أساسية في مؤسسات التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الكشف عن وجود تهديدات، تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الاكاديمية، والتثبيت في الخدمة، وقد تمت مقابلة(30) عضواً، من أعضاء هيئة التدريس، الذين يعملون بجامعة فيرجينا كومنولث، لعشر سنوات فأكثر، وتوصلت الدراسة إلى أن: أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، لا يتمتعون بفهم مشترك، أو عام عن مفهوم الحرية الأكاديمية، ووجود مجموعة من القيود التي تُفرض عليهم داخل الجامعة، على الرغم من أن بعض أفراد العينة، اتفقوا على أن الحرية الأكاديمية، قد وفرت الحماية للبحث والتدريس، إلا أن نصف أفراد العينة لم يظهروا أي قيود مؤسساتية، أو مسؤوليات مهنية تجاه الحرية الأكاديمية، كما يواجه أعضاء هيئة التدريس عدداً من التهديدات التي تهدد حريتهم، والتي تنبع من داخل المؤسسة الأكاديمية، خصوصاً ما يتعلق بتسلسل العمل القيادي من أعلى إلى أسفل، المقرون بالثقافة الأكاديمية الضعيفة، حيث اعتبروه من أهم الأمور التي تهدد حريتهم الأكاديمية.

10. **دراسة براون Brown (2004م)**، هدفت إلى تقويم استخدام الأساليب الإدارية التحفيزية، وكيفية التعامل مع التغيرات الثقافية، والإدارية، الحاصلة في الجامعات، في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس، في التعبير عن أفكاره، وآرائه، تكونت عينة الدراسة من(120) مدرساً، واستخدمت المقابلة كأداة، وتوصلت الدراسة، إلى أن هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية، لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة، والأستاذ الجامعي، بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، ومن دونها لا تستطيع الجامعة تحقيق أهدافها، ووظائفها الرئيسة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاتفاق والاختلاف:

- **من حيث العينة:** طبقت الدراسات السابقة أدواتها على عينات مختلفة، فكانت عينة دراسة الأسود وعساف(2014م)، ممثلة بأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات

الفلسطينية، وتمثلت عينة دراسة حرب(2011م)، في الموظفين الإداريين، والأكاديميين الذين يشغلون مناصب إدارية في جامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، والجامعة الإسلامية، بينما دراسة كاران(2007م)، تمثلت عينتها بدول الاتحاد الأوروبي.

- **من حيث المنهج:** تنوعت الدراسات في اتباع المناهج المستخدمة، فغالبية الدراسات تناولت المنهج الوصفي، والأسلوب التحليلي كدراسة المليجي(2013م)، بينما بعض الدراسات تناولت المنهج الوصفي المسحي بالإضافة إلى المنهج الوصفي كدراسة العجلوني(2016م)، واستخدمت دراسة خطايبة (2010م)، المنهج المسحي الارتباطي.
- **من حيث الأدوات:** تنوعت الدراسات السابقة في استخدامها لأدوات البحث، فبعضها استخدم الاستبانة، كأداة رئيسة للوصول إلى النتائج، كدراسة الخزاعلة(2016م)، ودراسة العجلوني(2016م)، والبعض الآخر استخدام مجموعة من أدوات البحث العملي كدراسة جوديل(2005م)، التي استخدمت المقابلة، ودراسة كيت(2008م)، التي استخدمت المقابلة، والاستبانة لتحقيق هذا الهدف.
- **من حيث المتغيرات:** اتفقت دراسة الأسود وعساف(2014م)، ودراسة الفايدي(2017م)، في تناول المتغيرات التالية (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص الأكاديمي)، بينما اختلفت الدراسات الأخرى في تناولها للمتغيرات، بحسب موضوع الدراسة، كدراسة الخزاعلة (2016م)، التي تناولت المتغيرات التالية (الجنس –الرتبة الأكاديمية–سنوات الخدمة).
- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفادت الباحثتان من تناول الدراسات السابقة والتعليق عليها، في تكوين إطار نظري جيد، وتحديد إرث دراسي لتصميم أداة الدراسة، والتي تمثلت بالاستبانة، وتحديد بعض المتغيرات المناسبة للدراسة، من خلال اطلاع الباحثتان على التراث الأدبي، الخاص بموضوع الدراسة، ومتغيراته، كما تم تحديد عينة الدراسة، واختيار منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدته معظم الدراسات السابقة.
- **أوجه تميز الدراسة الحالية:** تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في تحديد مستوى الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً، والذي تحاول الباحثتان من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية (الإسلامية–الأزهر–الأقصى) في محافظات غزة، والبالغ عددهم (1074) عضواً، استناداً للمعلومات المعطاة من السجلات الرسمية لشؤون الموظفين، كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة في الجامعات محل الدراسة

المؤسسة التعلمية	الجامعة الاسلامية	جامعة الأقصى	جامعة الأزهر	المجموع
أعضاء الهيئة التدريسية	404	445	225	1074

عينة للدراسة:

تكونت من(180) عضواً، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، بنسبة (16.7%)، وذلك لعدم استجابة العينة، حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم جميعاً.

جدول (2): توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات التصنيفية

المتغير	النوع	العدد	%
الجامعة	الجامعة الإسلامية	91	50.6
	جامعة الأقصى	48	26.7
	جامعة الأزهر	41	22.7
المؤهل العلمي	ماجستير فأقل	49	27.2
	دكتوراه فأكثر	131	72.8
سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	32	17.8
	10 سنوات فأكثر	148	82.2

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، قامت الباحثتان ببناء استبانة، تتكون في صورتها النهائية من (40) فقرة، تقيس مستوى الحرية الأكاديمية، موزعة على (5) مجالات رئيسة وهي: حرية البحث، ويتكون من (7) فقرات، حرية التدريس، ويتكون من(7) فقرات، حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، ويتكون من(9) فقرات، حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي، ويتكون من(9) فقرات، حرية التعبير عن الرأي، ويتكون من(8) فقرات، كما تم الاستجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي، كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً، وتصحح الاستجابات بالدرجات (5، 4، 3، 2، 1)، وجميع الفقرات إيجابية التصحيح، ولا توجد فقرات سلبية.

المحك المعتمد في الدراسة:

جدول (3): المحك المعتمد في الدراسة

درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
التقدير	1	2	3	4	5
طول الخلية	1 – 1.80	2.60 – 1.80	3.40 – 2.60	4.20 – 3.40	5-4.20
الوزن النسبي	36-20	52 -37	68 -53	84 -69	100- 85

(أبو صالح، 2001م، ص41).

أولا: صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين.

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قامت الباحثتان بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية، على مجموعة من المحكمين، من المختصين في الإدارة التربوية، وأساتذة الجامعات، بهدف الاسترشاد بآرائهم، وملاحظاتهم، ومقترحاتهم، حول أبعاد الاستبانة وفقراتها، ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وتم تفريغ الملاحظات التي أبداها المحكمون، وفي ضوئها تم إعادة صياغة بعض

الفقرات، فأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (40) فقرة، موزعة على (5) مجالات.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط، بين كل فقرة، والدرجة الكلية للمجال التابعة له، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
حرية البحث	.1	0.645	*0.000	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	.1	0.719	*0.000		.6	0.868	*0.000
	.2	0. 652	*0.000		.2	0.840	*0.000		.7	0.829	*0.000
	.3	0.679	*0.000		.3	0.784	*0.000		.8	0.876	*0.000
	.4	0.825	*0.000		.4	0.725	*0.000		.9	0.791	*0.000
	.5	0.799	*0.000		.5	0.573	*0.001	حرية التعبير عن الرأي	.1	0.823	*0.000
	.6	0.586	*0.001		.6	0.709	*0.000		.2	0.889	*0.000
	.7	0.582	*0.001		.7	0.637	*0.000		.3	0.826	*0.000
حرية التدريس	.1	0.628	*0.000		.8	0.692	*0.000		.4	0.897	*0.000
	.2	0.581	*0.001		.9	0.712	*0.000		.5	0.892	*0.000
	.3	0 .460	*0.010	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	.1	0.712	*0.000		.6	0.811	*0.000
	.4	0.766	*0.000		.2	0.829	*0.000		.7	0.429	*0.018
	.5	0.611	*0.000		.3	0.486	*0.006		.8	0.789	*0.000
	.6	0.502	*0.005		.4	0.755	*0.000				
	.7	0.736	*0.000		.5	0.803	*0.000				

- الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول (4)، أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال، والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له، جميعها كانت مرتفعة، أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند

مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة، أقل من (0.05)، مما يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثانياً: الصدق البنائي:

جدول (5)، يبين معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة، مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة، أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (5): معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	حرية البحث	0.735	*0.000
.2	حرية التدريس	0.697	*0.000
.3	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	0.714	*0.000
.4	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	0.774	*0.000
.5	حرية التعبير عن الرأي	0.781	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.05$).

ثالثاً: ثبات الاستبانة: تم التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتين:

1. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثتان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، كطريقة أولى لقياس الثبات، ويبين جدول (6)، أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول (6): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للاستبانة.

#	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	حرية البحث	7	0.763
.2	حرية التدريس	7	0.683
.3	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	9	0.871

.4	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	9	0.900
.5	حرية التعبير عن الرأي	8	0.915
الدرجة الكلية للاستبانة		40	0.931

يتضح من الجدول، أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.683-0.915)، ومعامل الثبات الكلي يساوي (0.931)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، تُطمئن الباحثتين لتطبيقها على عينة الدراسة.

2. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة، ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بُعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط، باستخدام معامل ارتباط جتمان (Guttman)، حسب المعادلة التالية: $2\left(1-\frac{{}^{2}_{2}\acute{U}+{}^{2}_{1}\acute{U}}{{}^{2}\acute{U}}\right)$، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (7): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للاستبانة.

#	المجال	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	حرية البحث	7	0.561	0.718	*0.000
.2	حرية التدريس	7	0.490	0.654	*0.000
.3	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	9	0.760	0.839	*0.000
.4	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	9	0. 738	0.831	*0.000
.5	حرية التعبير عن الرأي	8	0.813	0.893	*0.000
الدرجة الكلية للاستبانة		40	0.691	0.802	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $(\alpha = 0.05)$.

يوضح الجدول، أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Guttman)، مرتفع، ودال إحصائيًا، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع، وبذلك تكون الباحثتان قد تأكدتا من صدق وثبات استبانة الدراسة.

نتائج تساؤلات الدراسة وتفسيرها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الأول والذي ينص على:

ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية للحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام اختبار (One Sample T Test)، لعينة واحدة، للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة، عن الدرجة المتوسطة (المحايدة)، وهي (3)، وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي للمجالات، وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول (8): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية لكل مجال من مجالات الاستبانة.

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
.1	حرية البحث	4.02	0.652	80.40	21.040	0.000	2	كبيرة
.2	حرية التدريس	4.14	0.569	82.80	26.904	0.000	1	كبيرة
.3	حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	3.15	0.826	63.00	2.385	0.018	5	متوسطة
.4	حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	3.74	0.752	74.80	13.120	0.000	3	كبيرة
.5	حرية التعبير عن الرأي	3.68	0.858	73.60	10.689	0.000	4	كبيرة
الدرجة الكلية للاستبانة		3.71	0.586	74.20	16.350	0.000		كبيرة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "299" تساوي 1.96 ±

ويتضح من جدول (8) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة، كانت متقاربة من حيث الأوزان النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل، فقد حصلت على وزن نسبي قدره (74.20%)، بدرجة كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، قد حققوا فهماً عالياً لمفهوم الحرية الأكاديمية، ويمارسون حريتهم الأكاديمية بطريقة تتلاءم ومنظومة القيم الجامعية، ويتمتعون في نطاق عملهم الجامعي، بالحرية في التفكير، والتعبير، والنشر، وتبادل الرأي، فيما يتصل بنشاطاتهم الجامعية، في حدود القوانين المعمول بها، مع الالتزام بالأنشطة، والتعليمات الجامعية.

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. **المجال الثاني: حرية التدريس،** فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (82.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى أن المساحة العملية لعضو هيئة التدريس، في اختيار الأسلوب، والطريقة المناسبة لتقديم المساقات، فالجامعة لا تُلزم عضو هيئة التدريس بالطريقة، أو الأسلوب الذي يتبعه، وإنما تُلزمه بوصف المساق الذي يدرسه، والأهداف والخرجات، ضمن الخطة الدراسية التي يضعها، كما أنها توفر المستلزمات اللازمة المتعلقة باستخدام الطرائق الحديثة في التدريس، بشكل كبير لإنجاح العملية التعليمية، بالإضافة إلى أن القدرات الفردية تختلف من طالب إلى آخر بشكل يفرض وجود تنويع لطرق التدريس بالإضافة لأهمية ذلك في كسر الجمود وإثارة جو من الفاعلية داخل المحاضرة من قبل الطلبة تجاه الأستاذ والمساق، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الفايدي(2017م)، ودراسة خطابية(2010م)، واختلفت مع ما جاءت به دراسة الأسود وعساف(2014م)، إذ احتل مجال حرية التدريس، المرتبة الثانية، ودراسة العجلوني(2016م)، إذ جاء مجال التدريس في المرتبة الأخيرة.

2. **المجال الأول: حرية البحث،** فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (80.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة. **وقد يعزى ذلك إلى** تمتع الجامعات الفلسطينية بالاستقلالية الأكاديمية في البحث العلمي، وتشجع أنشطته، وتحفيز الباحثين على العطاء، والابتكار، والمساحة العلمية في إجراء البحوث في الموضوعات التي يختارونها، مع حرية تقديم تفسيراتهم العلمية ضمن تخصصاتهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الفايدي(2017م)، بينما اختلفت مع ما

جاءت به دراسة الأسود وعساف(2014م)، ودراسة خطابية(2010م)، إذ احتل مجال حرية البحث العلمي المرتبة الأخيرة.

3. المجال الرابع: حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (74.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى تشجيع الجامعات التواصل مع المجتمع المحلي، والمجتمعات الدولية، وحرص بعض أعضاء هيئة التدريس على أنشطة العمل التطوعي، مما يظهرهم متفاعلين ومتعاونين مع الجامعة وإدارتها، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الخزاعلة(2016م) إذ احتل مجال التواصل مع المجتمع المحلي والدولي المرتبة الثالثة.

4. المجال الخامس: حرية التعبير عن الرأي، حصل على المرتبة الرابعة، بوزن نسبي قدره (73.60%)، بدرجة تقدير كبيرة، **وقد يعزى ذلك إلى** أن عضو هيئة التدريس يمارس حرية التعبير في ظل القانون، والنظام، وضمن سياق المواد التي يدرسها، دون عوائق، وأن الحرية الأكاديمية التي يمارسها عضو هيئة التدريس في التعبير عند رأيه، تكون مقننة، ورشيدة، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الخزاعلة(2016م)، بينما اختلفت مع ما جاءت به دراسة الأسود وعساف(2014م)، إذ احتل مجال حرية التعبير المرتبة الثالثة

5. المجال الثالث: حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، حصل على المرتبة الخامسة، والأخيرة، بوزن نسبي (63.00%)، بدرجة تقدير متوسطة. **وقد يعزى ذلك إلى** حق الجامعات في رسم لوائحها الداخلية، وتفردها بها، وحقها في عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات، وأن القرارات الجامعية تصدر عن إدارة الجامعات، دون نقاش، أو مراجعة، وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة الجامعة، أولاً وأخيراً، بغض النظر عن مصلحة هيئة التدريس، عند إصدار التعليمات والقوانين، ولاسيما التي تخصهم كما أن الجامعة تشرك عضو هيئة التدريس في أمور محددة، وذلك لطبيعة القوانين، والتعليمات التي تجعل من مشاركته مجزأة، وغير كاملة، فضلاً عن عدم اتباع إدارة الجامعات للأسلوب العلمي في صناعة القرارات، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الفايدي (2017م)، ودراسة الخزاعلة(2016م)، واختلفت مع ما جاءت به دراسة الأسود وعساف(2014م)، ودراسة العجلوني(2016م)، إذ احتل مجال حرية اتخاذ القرار، المرتبة الأولى.

تحليل فقرات الاستبانة:

- **المجال الأول: حرية البحث:** تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات، والنتائج مبينة في الجدول التالي.

جدول (9): المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية، والترتيب لفقرات المجال الأول

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	اختيار موضوعات البحوث التي أجريها بحرية تامة	4.47	89.40	27.133	0.000	1	كبيرة جداً
.2	نشر نتائج بحوثي دون أي تدخل من قبل إدارة الجامعة.	4.46	89.20	26.132	0.000	2	كبيرة جداً
.3	اختيار موضوعات الكتب التي أؤلفها أو أترجمها دون معوقات إدارية.	4.22	84.40	18.421	0.000	3	كبيرة جداً
.4	إجراء البحوث والاستكشافات العلمية خارج الجامعة دون قلق من مجالاتها البحثية أو علاقتها بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية.	4.06	81.20	18.829	0.000	4	كبيرة
.5	إجراء البحوث والاستكشافات العلمية داخل الجامعة دون تحفظ على موضوعاتها أو اتجاهاتها.	4.04	80.80	15.642	0.000	5	كبيرة
.6	حرية الحصول على الدعم المالي من جهات خارجية للبحوث العلمية.	3.59	71.80	6.600	0.000	6	كبيرة
.7	منح فرص متساوية لأعضاء الهيئة التدريسية لتمويل بحوثهم العلمية.	3.31	66.20	3.795	0.083	7	متوسطة

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "179" تساوي 1.96 ±

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (1) التي نصت على "**اختيار موضوعات البحوث التي أجريها بحرية تامة.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (89.40%)، وبدرجة (كبيرة)، **وقد يعزى ذلك إلى** أن

الجامعات لا تتدخل في اختيار الموضوعات البحثية التي تحكمها التخصصية، خصوصاً أن معظم أبحاث أعضاء هيئة التدريس ذات طابع شخصي تخصصي، لا تستلزم موافقة الجامعة المسبقة عليها، في ظل عدم دعم الجامعة لهذه الأبحاث، ومعظم هذه الأبحاث غايتها الترقية فقط.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. **الفقرة (7)** التي نصت على: "**منح فرص متساوية لأعضاء الهيئة التدريسية لتمويل بحوثهم العلمية**" قد احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن النسبي (66.20 %) ، وبدرجة (متوسطة).

وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات لا تخصص الموازنة الكافية لغايات دعم البحث العلمي، وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على الجانب المعنوي لعضو هيئة التدريس، كما أن المخصصات المالية لدعم البحث العلمي، لا تفي بالمطلوب، ولا تكفي أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية على أكمل وجه.

المجال الثاني: حرية التدريس

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات.

جدول (10): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
.1	تمنحني الإدارة الجامعية الحرية في اختيار طرق ووسائل التدريس وأساليب التقويم التي أراها مناسبة لطلبتي.	4.23	84.60	23.019	0.000	4	كبيرة جداً
.2	تحديد المصادر العلمية للمادة التي أقوم بتدريسها بدقة.	4.21	84.20	20.321	0.000	5	كبيرة جداً
.3	اختيار المساقات التي أدرسها بحرية تامة.	3.72	74.40	9.940	0.000	7	كبيرة
.4	توظيف المعرفة لطلبتي في إطار	4.30	86.00	25.491	0.000	3	كبيرة

	أهداف ووصف المقرر.						جداً
.5	التعبير عن رأيي أمام طلبتي نحو أي قضية ذات علاقة بالمقرر الذي أدرسه	4.36	87.20	25.198	0.000	2	كبيرة جداً
.6	توزيع مفردات المساقات التي أدرسها بالشكل الذي أراه مناسباً.	4.39	87.80	25.084	0.000	1	كبيرة جداً
.7	تتيح الجامعة قانون يتيح حرية التدريس في جامعات أخرى وفقاً لضوابط معينة.	3.78	75.60	10.704	0.000	6	كبيرة

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "179" تساوي 1.96 ±

تبين من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (6) ، التي نصت على "**توزيع مفردات المساقات التي أدرسها بالشكل الذي أراه مناسباً.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (87.80%)، وبدرجة (كبيرة)، **وقد يعزى ذلك إلى أن** توزيع مفردات المساق ووصفه من واجبات عضو هيئة التدريس بوجه عام، توزع على الطلبة في بداية كل فصل، فالأستاذ الجامعي أعلم بتخصصه، وبطبيعة المساق الذي يقوم بتدريسه، ولديه خبرة عملية في ذلك بسبب تدريسه المساق لسنوات سابقة، وهو مطلع على كل جديد في مجال تخصصه، كما أنه الأعلم بأحوال طلبته وحاجاتهم النفسية، والاجتماعية لذلك، وهو وحده من يمتلك القدرة على توزيع مفردات مساقه بالطريقة التي تتناسب مع محتوى المادة وتسلسلها، وتتناسب مع الأساليب والوسائل المستخدمة في شرحها.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (3) ، التي نصت على "**اختيار المساقات التي أدرسها بحرية تامة.**" وإن احتلت المرتبة الأخيرة، إلا أن وزنها النسبي حصل على (74.40 %) ، بدرجة (كبيرة).

وقد يعزى ذلك إلى الثقة الممنوحة لعضو هيئة التدريس من قبل الإدارة الجامعية، والحرية التي يتمتع بها في اختار المساقات، التي تتناسب مع الأسس النفسية، والاجتماعية لطلبته، وهو من يمتلك القدرة، والدراية في صياغة الخطط المتعلقة بالمساقات التي يختارها، وطريقة التدريس المناسبة لها، وتحديد أهدافها، والعمل على تطويرها، كما يمتلك القدرة على إثرائها وبلورتها بما تتناسب مع ثقافات الطلبة، والبيئة المحلية والوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى مستوى التفاهم

والانسجام بين أعضاء القسم الواحد، في المشاركة في صنع القرارات المرتبطة باختيار المساقات الملائمة للصالح العام.

المجال الثالث: حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي: تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول (11).

جدول (11): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	المشاركة في صياغة القوانين والتعليمات الخاصة بأنشطة القسم	3.57	71.40	7.118	0.000	3	كبيرة
.2	المشاركة في قرارات فتح برامج جديدة في القسم.	3.53	70.60	6.524	0.000	4	كبيرة
.3	المشاركة في اختيار رئيس القسم الذي انتسب إليه.	2.53	50.60	-4.855	0.000	8	قليلة
.4	المشاركة في اختيار عميد الكلية التي انتسب إليها.	2.01	40.20	-11.546	0.000	9	قليلة
.5	المشاركة في النشاط النقابي في الجامعة بحرية	2.93	58.60	-0.792	0.430	6	متوسطة
.6	المشاركة في مناقشة قرارات مجلس القسم.	3.63	72.60	8.007	0.000	2	كبيرة
.7	إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بطلبتي بنزاهة.	4.02	80.40	14.986	0.000	1	كبيرة
.8	المشاركة في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.	2.67	53.40	-3.526	0.001	7	قليلة
.9	المشاركة في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطط الدراسية.	3.45	69.00	5.230	0.000	5	كبيرة

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "179" تساوي 1.96 $\pm$

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

- الفقرة (7) التي نصت على "**إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بطلبتي بنزاهة.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.40 %)، وبدرجة (كبيرة).

وقد يعزى ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس هو الأقرب للطالب، وهو الأجدر بفهم نفسيات وظروف طلبته، وأعلم بأمورهم أكثر من غيره، وهو من يستطيع أن يحكم، ويقيم طلبته، ويقرر في الأمور الخاصة بهم، بكل نزاهة، وموضوعية، وشفافية، وقد يعزى ذلك إلى إطلاق الحرية الكاملة، من قبل الإدارة الجامعية لأعضاء الهيئة التدريسية، للتصرف في الأمور الأكاديمية، التي تتعلق بالطلبة، والحكم عليها، والتتبع الحر المسؤول، والتعامل مع القضايا التي تخصهم، دون قيدٍ، أو شرط، فالقوانين، والتشريعات، والبيئة الجامعية الفلسطينية، أعطت هذا البعد من الحرية أهمية كبيرة، لتحقيق رسالة الجامعة تجاه الطابة، والمجتمع.

وتبين من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

- الفقرة (4) التي نصت على "**المشاركة في اختيار عميد الكلية التي انتسب إليها.**" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (40.20 %)، وبدرجة (قليلة)، **وقد يعزى ذلك إلى** المركزية السائدة في الجامعات بشكل عام، وغياب ثقافة الجامعة الأكاديمية، إذ لا تزال الجامعات تعاني من ثقافة المجتمعات التقليدية، وغياب الخيارات التي تتصف بها الجامعات، وقد يعزى ذلك إلى المرجعية السياسية، أو التنظيمية، التي تختص بها إدارة جامعة، ولكون الجامعة تعتمد على لجان مختصة تقوم بتعيين العمداء، أو رؤساء الأقسام، كما قد يعزى ذلك إلى التسلسل الأكاديمي والإداري المتبع في الجامعة.

المجال الرابع: حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات.

جدول (12): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات والدورات والبرامج التدريبية الدولية، دون قيود	3.71	74.20	9.141	0.000	8	كبيرة
.2	المشاركة في أنشطة مراكز البحث والجمعيات العلمية العالمية دون معوقات إدارية	3.72	74.40	9.607	0.000	7	كبيرة
.3	إمكانية الحصول على إجازة التفرغ العلمي بسهولة ويسر.	2.84	56.80	-1.733	0.085	9	متوسطة
.4	المشاركة في الأعمال التطوعية دون معوقات إدارية	3.78	75.60	10.673	0.000	5	كبيرة
.5	المشاركة في أنشطة الجمعيات العلمية المحلية دون أي معوقات.	3.77	75.40	10.769	0.000	6	كبيرة
.6	الانضمام إلى هيئات العمل التطوعي خارج الحرم الجامعي	3.86	77.20	12.726	0.000	4	كبيرة
.7	التواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصي الأكاديمي.	3.94	78.80	15.136	0.000	3	كبيرة
.8	المشاركة في عضوية مؤسسات المجتمع المحلي.	3.98	79.60	14.793	0.000	2	كبيرة
.9	تقديم الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي بكل موضوعية.	3.99	79.80	15.478	0.000	1	كبيرة

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "179" تساوي 1.96 $\pm$

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (9) التي نصت على "**تقديم الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي بكل موضوعية.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (79.80 %) ، بدرجة (كبيرة).

وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود قيود على أنشطة، ومشاركات أعضاء هيئة التدريس، من قبل إدارة الجامعات تمنعهم من القيام بتلك الأنشطة، وتوظيف خبراتهم في خدمة المجتمع المحلى، فمن وظائف الجامعات خدمة المجتمع، بالإضافة إلى التعليم، والبحث العلمي.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (3) التي نصت على "**إمكانية الحصول على إجازة التفرغ العلمي بسهولة ويسر.**" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (56.80 %) ، بدرجة (متوسطة).

وقد يعزى ذلك إلى أن الأعباء الإدارية الكثيرة، التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس، إحدى العوامل التي تحد من تهيئة الجو الملائم له، لتفرغ عضو هيئة التدريس لعمله الأكاديمي، وأبحاثه العلمية، فالأعباء الإدارية تشغله عن وظائفه الأساسية في البحث، وخدمة المجتمع، وهذا لا يعني عزله عن الأعمال الإدارية، فالعمل الإداري جزء من العمل الأكاديمي، ولكن ينبغي ألا يطغى جانب على الآخر.

- **المجال الخامس: حرية التعبير عن الرأي**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات، والنتائج مبينة في الجدول الآتي.

جدول (13): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	التعبير عن الأفكار والآراء والقناعات الخاصة بي وفق القانون والآداب العامة بصراحة.	3.99	79.8	14.494	0.000	1	كبيرة
.2	ممارسة التفكير الحر المتميز والناقد.	3.93	78.6	13.002	0.000	2	كبيرة
.3	المشاركة في لقاءات حوارية فكرية بناءة بين أعضاء هيئة التدريس.	3.70	74	8.934	0.000	4	كبيرة
.4	التعبير عن رأيي في الوسائل الإعلامية المختلفة وفق الأعراف	3.62	72.4	7.778	0.000	6	كبيرة

	الأكاديمية العالمية دون قلق من أي تبعات سلبية.						
5.	التعبير عن رأيي في إدارة الجامعة وشؤونها وبرامجها وأنشطتها بحرية تامة.	3.27	65.4	3.105	0.000	8	متوسطة
6.	مناقشة زملائي بالمشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة دون قلق.	3.77	75.4	10.119	0.000	3	كبيرة
7.	التعبير بحرية عن انتمائي السياسي داخل الجامعة.	3.53	70.6	5.981	0.000	7	كبيرة
8.	ممارسة حقي في المشاركة في أنشطة الجامعة المختلفة بكل موضوعية.	3.66	73.2	8.741	0.000	5	كبيرة

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "179" تساوي 1.96 $\pm$

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (1) ، التي نصت على "**التعبير عن الأفكار والآراء والقناعات الخاصة بي، وفق القانون، والآداب العامة بصراحة.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (79.80 %) ، بدرجة (كبيرة).

وقد يعزى ذلك إلى أن أساتذة الجامعات على درجة كبيرة من العلم، ولديهم المعرفة، والدراية الكاملة، والقدرة على التعبير عن أفكارهم وفق القانون، والعادات والتقاليد بكل ما يدور حولهم، فتجدهم يظهرون رؤيتهم الخاصة وفق قناعاتهم، بأسلوب مهذب وراقي، في ظل ما يرونه مناسب، وفي إطار الأنظمة، والذوق العام، والعرف المجتمعي، وغالباً ما تكون رؤيتهم أقرب إلى الصواب، من خلال خبراتهم، وقدرتهم على تحليل ما يدور حولهم، بالإضافة إلى إتاحة الجامعات مساحة من الحرية لهم، للنقد البناء، والذي قد يكون له الأثر الجيد على الأداء، وتتطابق هذه النتيجة مع دراسة الفايدي(2017م).

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (5) التي نصت على "**التعبير عن رأيي في إدارة الجامعة وشؤونها وبرامجها وأنشطتها بحرية تامة**" قد احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي (65.40 %) ، بدرجة (متوسطة).

وقد يعزى ذلك إلى إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في إبداء آرائهم في الأمور الأكاديمية، والشؤون الإدارية عامة، دون خوف من فقدان الوظيفة مثلاً، وفي إيصال مقترحاتهم، على أن يكون ذلك من خلال قنوات مناسبة، إلى الإدارة العليا بالجامعة.

ثانياً: الاجابة عن السؤال الثاني:

الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، تعزى لمتغيرات (الجامعة–المؤهل العلمي–سنوات الخدمة)؟

وللإجابة عن هذا الفرض تحققت الباحثتان من ثلاث فرضيات وهي كما يلي:

أولاً: الفرض الأول الذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، تُعزى لمتغير (الجامعة)، للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**)، لاختبار الفروق، والنتائج مبينة في جدول (14).

جدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمتغير الجامعة

المجالات	مصدر التباين	المتوسط الحسابي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار (f)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الدلالة الإحصائية
حرية البحث	بين المجموعات	5.488	10.976	2	5.488	14.900	0.000	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	.368	65.194	177	0.368			
	المجموع		76.170	179				

حرية التدريس	بين المجموعات	.723	1.447	2	0.723	2.268	0.107	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	.319	56.450	177	0.319			
	المجموع		57.897	179				
حرية المشاركة في لإدارة وصنع القرار الجامعي	بين المجموعات	.814	1.628	2	0.814	1.194	0.305	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	.681	120.611	177	0.681			
	المجموع		122.238	179				
حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	بين المجموعات	3.861	7.722	2	3.861	7.313	0.001	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	.528	93.446	177	0.528			
	المجموع		101.167	179				
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	2.350	4.701	2	2.350	3.277	0.040	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	.717	126.968	177	0.717			
	المجموع		131.669	179				
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	1.957	3.915	2	1.957	6.027	0.003	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	0.325	57.488	177	0.325			
	المجموع		61.403	179				

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 177" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.04

تبين من الجدول، أن القيمة الاحتمالية (Sig)، للدرجة الكلية للاستبانة تساوي (0.003)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة f المحسوبة، تساوي (6.027)، وهي أكبر من قيمة f الجدولية، والتي تساوي (3.04)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، تُعزى إلى متغير الجامعة، وكذلك في جميع المجالات، تم استخدام اختبار LSD للمقارنات المتعددة، لمعرفة الفروق لصالح من تكون، وكانت النتائج حسب الجدول (15).

جدول (15): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

المجال	الجامعة	الإسلامية	الأقصى	المتوسط الحسابي
حرية البحث	الاسلامية			4.2402
	الأقصى	0.29078*		3.9494
	الأزهر	0.61301*	0.32223*	3.6272

حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	الاسلامية			3.8606
	الأقصى	0.03905		3.8218
	الأزهر	0.50579*	0.46675*	3.35550
حرية التعبير عن الرأي	الاسلامية			3.8393
	الأقصى	0.26897		3.5703
	الأزهر	0.36977*	0.10080	3.4695
الدرجة الكلية للاستبانة	الاسلامية			3.8475
	الأقصى	0.19336		3.6542
	الأزهر	0.36094*	0.16758	3.4866

* الفروق دالة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

ومن خلال نتائج اختبار LSD تبين التالي:

بالنسبة للدرجة الكلية للاستبانة: تبين عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، ووجود فروق بين كل من، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، ولصالح الجامعة الإسلامية، وعدم وجود فروق، بين كل من جامعة الأقصى، وجامعة الازهر.

بالنسبة لحرية البحث: تبين عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، ولصالح الجامعة الإسلامية، ووجود فروق بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، ولصالح الجامعة الإسلامية، ووجود فروق بين كل من جامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، لصالح جامعة الأقصى.

بالنسبة حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي: تبين عن عدم وجود فروق بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وتبين عن وجود فروق، بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، ولصالح الجامعة الإسلامية، وتبين عن وجود فروق بين كل من جامعة الأقصى، وجامعة الأزهر، ولصالح جامعة الأقصى.

بالنسبة حرية التعبير عن الرأي: تبين عن عدم وجود فروق بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وتبين وجود فروق بين كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة

الأزهر، ولصالح الجامعة الإسلامية، وتبين عن عدم وجود فروق، بين كل من جامعة الأقصى، وجامعة الازهر.

وقد يعزى ذلك إلى: أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية يعملون في ظل أنظمة وقوانين جامعية واحدة، ويعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة، ويرجع سبب وجود فروق في الدرجة الكلية بين الجامعة الإسلامية وجامعة الازهر لصالح الإسلامية، إلى احتكار القرارات من قبل أصحاب المناصب الإدارية العليا، مما يؤدي إلى إحجام أعضاء هيئة التدريس عن إبداء الرأي، بسبب الضغط الممارس عليهم، بسبب آرائهم، وتقييد حريتهم. وبالنسبة لحرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي، تبين وجود فروق لصالح الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، وقد يرجع ذلك إلى تشجيع الجامعة على أنشطة العمل لخدمة المجتمع، وحرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مثل هذه الأنشطة، مما يظهرهم متعاونين، ومتفاعلين مع الجامعة، وإدارتها، وقد يعزى إلى أن أفراد الدراسة في جامعة الأزهر يشعرون بوجود عوامل وقوانين تحد من تواصلهم مع المجتمع المحلي، أو لتأثير ذلك على عملهم الجامعي والتدريسي، كما تبين وجود فروق لصالح الإسلامية والاقصى، في محور حرية البحث، وقد يرجع ذلك تشجيع الجامعة أعضاء الهيئة التدريسية على القيام بأبحاث علمية، وتوفير التمويل المالي والمستلزمات الأساسية لإنجاز الأبحاث العلمية، وتسهيل إجراءات نشرها، كذلك تَبيَّن وجود فروق لصالح الإسلامية، في محور حرية الرأي، وقد يرجع ذلك إلى أن المناخ الأكاديمي، يسمح عادة بحرية الرأي، والمشاركة فيما يتعلق بالنواحي الأكاديمية.

ثانياً: الفرض الثاني من فروض الدراسة الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار t للعينتين المستقلتين لاختبار بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير (المؤهل العلمي)، والنتائج مبينة في جدول (16).

جدول (16): اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الدلالة الإحصائية
الرؤية والرسالة المدرسية	ماجستير فأدنى	49	3.66	0.682	4.905	0.000	دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	4.16	0.587			
المناخ الاجتماعي للمدرسة	ماجستير فأدنى	49	3.90	0.696	3.522	0.001	دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	4.23	0.487			
التنمية المهنية المستدامة	ماجستير فأدنى	49	2.90	0.859	2.461	0.015	دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	3.24	0.798			
مجتمع التعليم والتعلم	ماجستير فأدنى	49	3.44	0.661	3.311	0.001	غير دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	3.85	0.756			
توكيد الجودة والمساءلة	ماجستير فأدنى	49	3.49	0.890	1.839	0.068	غير دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	3.75	0.837			
الدرجة الكلية للاستبانة	ماجستير فأدنى	49	3.45	0.586	3.858	0.000	دال إحصائيا
	دكتوراه فأعلى	131	3.81	0.556			

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "178" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 $\pm$

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig.) للدرجة الكلية للاستبانة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (3.858) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وكذلك في جميع المجالات، وكانت الفروق لصالح حملة درجة دكتوراه فأعلى، باستثناء ما يتعلق بمجال حرية التعبير عن الرأي، حيث كانت القيمة الاحتمالية له أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق في تقدير هذا المجال، وقد يعزى ذلك إلى الوعي، والإدراك لمفاهيم الحرية الأكاديمية، عند هذه الشريحة من الأكاديميين، والصلاحيات التي يتمتع بها أصحاب هذه الفئة، وربما للأقدمية في التعيين، مما يتيح لهم ممارسة أعمالهم بحرية أكبر، فضلاً عن الرغبة في العطاء، والتطلع لتحسين مستوى الأداء.

الفرض الثالث الذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة

وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار t للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة، والنتائج مبينة في جدول (17).

جدول (17): اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة

المجالات	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الدلالة الإحصائية
حرية البحث	أقل من 10 سنوات	32	3.75	0.775	2.700	0.008	دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	4.08	0.609			
حرية التدريس	أقل من 10 سنوات	32	3.91	0.785	2.559	0.011	دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	4.19	0.500			
حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي	أقل من 10 سنوات	32	3.00	0.984	1.083	0.280	غير دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	3.18	0.789			
حرية التواصل مع المجتمع المحلي والدولي	أقل من 10 سنوات	32	3.50	0.770	1.997	0.047	دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	3.79	0.740			
حرية التعبير عن الرأي	أقل من 10 سنوات	32	3.53	0.931	1.107	0.270	غير دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	3.72	0.841			
الدرجة الكلية للاستبانة	أقل من 10 سنوات	32	3.51	0.718	2.209	0.028	دال إحصائيا
	10 سنوات فأكثر	148	3.76	0.546			

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "178" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 $\pm$

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية (.Sig) للدرجة الكلية للاستبانة تساوي (0.028) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.209) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة، تُعزى لمتغير سنوات الخدمة،

وكذلك في جميع المجالات، لصالح (10 سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، ومجال حرية التعبير عن الرأي)، حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل منهما، أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

وقد يعزى ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس يزداد بحثه عن حريته الأكاديمية، بازدياد خبرته، وسنوات عمله، وقد يعزى لك لنضوج الفكر والقافة والتعليم، وللحصول على الترقية من خلال الأبحاث، ولتوافق وجهات النظر بين جميع أعضاء الهيئة التدريسية، بغض النظر عن سنوات خبرتهم، من عدم المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي والتمتع بحرية التعبير عن الرأي.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثتان بما يلي:

1. ضرورة إتاحة مساحة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرارات الجامعية، المتعلقة بأقسامهم.
2. إجراء دراسات مماثلة، عن الحرية الأكاديمية، تتناول متغيرات لم تتناولها هذه الدراسة كالمتغيرات التنظيمية.
3. التوجه نحو اللامركزية، والمشاركة المجتمعية، في إدارة التعليم الجامعي.
4. العمل على تفعيل دور النقابات، والجمعيات، والهيئات المنتمية إليها أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الفلسطينية، حتى تساهم في تحسين أوضاعهم العلمية، والاجتماعية.
5. العمل على توفير التمويل الضروري، لأغراض تطوير مراكز البحث العلمي، والدراسات المتخصصة في الجامعات الفلسطينية، في مناخ علمي، وبحثي حر، يتيح الوصول إلى النتائج العلمية الموضوعية.
6. توفير الدعم المالي، والتشجيع الأدبي، والمعنوي، للإنتاج العلمي، لأبحاث أعضاء هيئة التدريس.
7. إعادة النظر في بعض النصوص القانونية، في نظام الجامعات الفلسطينية، ووضع مزيد من التشريعات، والقوانين، وتطوير اللوائح الحالية، للتأكيد على الحرية الأكاديمية.
8. منح مجالس الكليات والأقسام، مزيداً من المرونة في إدارة شؤونها الخاصة، وتبسيط الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الجامعية، وتطبيق مبدأ تفويض السلطات.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

- أبو سيف، محمود والألفي، طارق. (2015م): الحرية الأكاديمية مدخل لجودة المؤسسات الجامعية، ***مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية***،29-1.
- أبو صالح، محمد. (2001م): **الطرق الإحصائية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الأسود، فايز وعساف، محمود. (2014م): الحرية الاكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها، ***مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية***، م 16، ع 1، ص63-94.
- الأغا، إحسان والأستاذ، محمود. (2003م): ***تصميم البحث التربوي***، فلسطين: غزة.
- التميمي، فواز. (2004م): فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (آيزو9001) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ودرجة رضاهم عن هذا النظام، **رسالة دكتوراة**، جامعة عمان، الأردن.
- حلواني، فادية. (2013م): الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية-تاريخ-مقومات-واقع-آفاق، ***مجلة جامعة دمشق***، م29، ع4+3، ص45-11.
- حمدان، دانا. (2008م): *العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية*، **رسالة ماجستير**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الخزاعلة، محمد. (2016م): واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم، ***مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية***، مج 31، ع6، 168-131.
- خطايبة، محمد. (2010م): العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية ودرجة رضاهم عن العمل وانجازهم البحثي في الجامعات الأردنية، ***مجلة رسالة المعلم***، مج 49، ع 1،2.
- عباس، علاء. (2015م): *دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعة حكومية-جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية*، **رسالة ماجستير**، جامعة دمشق، سوريا.

- العجلوني، محمود. (2016م): الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، ***المجلة الأردنية في العلوم التربوية***، مج(12)، ع(4)،479-494.
- العجمي، عبد الهادي. (2015م): الحريات الأكاديمية ومجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية، التعليم في الخليج بين الحرية والمحظورات الدراسات التاريخية أنموذجاً، **الدورة الثانية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 109-83.
- الغريب، بدران. (2015م): الحرية الأكاديمية والقيم الجامعية، **المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود**، ع(30)، 273-325.
- الفايدي، إيمان. (2017م): الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات، ***المجلة الليبية العالمية***، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، ع(15)، ص1-21.
- قمبر، محمود. (1999م): الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، **المؤتمر العلمي الثالث، (الديمقراطية والتربية في الوطن العربي)، قسم أصول التربية، كلية التربية**، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية،214-135.
- المليجي، رضا. (2013م): الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مدخل لحوكمة الجامعات المصرية، **المؤتمر العلمي العربي السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية** (التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي)، مصر، مج(2)،1338-1265.
- Goodell, Z. (2005): *Faculty Perception of Academic Freedom ET a Metropolitan University; A Case Study*. **PhD Dissertation**, Virginia Commonwealth University.
- Karki, Ch. (2015): *Academic Freedom for Faculty Members and Students*: A Case Study of the Faculty of Education at Tribhuvan University in Nepal, **Master of Philosophy in Higher Education, Department of Education**, Faculty of Educational Sciences.
- Brown, A. (2004**): How Faculty Make Sense Administrative Methods and Motives for Change**": (Unpublished dissertation), Syracuse University, New York.
- Symes, c. (2004): Selling futuries. A New Image for Australian universities? **Studies in higher Education,** Vol. No. 2, PP 133- 47.
- Hogan, B., & Trotter, L. (2013) Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created**, Equal Canadian Journal of Higher Education,** 43 (2), 64-84.